

أحكام الشريعة بين الثبات والتغير

د. محمد قاسم المنسى*

من بين الاتهامات التى وجهت إلى التشريع الإسلامى فى العصر الحديث أنه نظام جامد غير متطور ، وأن أحكامه لا تتصف بالمرونة الكافية ، لمواجهة التطور الذى أصاب كل جوانب الحياة ، ومن ثم فمن الأفضل تجاوز مثل هذا النظام أو اعتباره على الأقل نظاماً أخلاقياً مثالياً لا صلة له بواقع الحياة .

وقد تردد هذا الاتهام فى كتابات كثير ممن سموا بدعاة الإصلاح فى العصر الحديث ، وذلك تأثراً بالنظرة الغربية لدور الدين فى الحياة ، والتى قامت على أساس الفصل بين الدين والدولة . ومن ثم دعا هؤلاء - فيما كتبوه - إلى إبعاد الشريعة الإسلامية عن جوانب الحياة المختلفة والأخذ بأساليب الحياة الغربية ، لأنها - كما قالوا -

* مدرس بقسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم . جامعة القاهرة .

أساليب عصرية ، متوائمة مع تطور الحياة ، أما أحكام الإسلام ، فلم تكن -عندهم- إلا حلولاً مؤقتة ، تناسب الحياة العربية التي نزلت فيها ولا تصلح إلا لها ، من هنا فليست ملزمة لنا ، ومن حقنا - بل من واجبنا - هكذا يقول بعضهم- أن ندخل عليها من الإضافة والحذف والتعديل والتغيير ما نعتقد أن تغير الأحوال يستلزمه (١) .

ولأن هذه الدعوى ما تزال تتردد في كتابات بعض المعاصرين ، وخاصة في وجه الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، كنظام قانوني كامل ، لذا كان من الضروري مناقشتها وتفنيدها ، خصوصاً وأن أصحابها استندوا - في تدعيم حجتهم - إلى أن الظروف قد اختلفت عن العصر الذي نزلت فيه أحكام الشريعة ، وهذه الأحكام مصدرها الدين ، وهو يتميز بالثبات والخلود ، في حين تتميز الحياة بالحركة والتغير ، فكيف يمكن إذن أن تتطور الحياة وترتقى في ظل قانون ثابت لا يتغير؟ (٢) .

وموضع الخطأ في هذه الدعوى - كما يبدو لنا - إنما هو في التصور الخاطئ عن الدين والحياة ، أو لعله - كما سبق أن أشرنا - أثر من آثار الخضوع للمفاهيم

(١) راجع في هذا :

نحو ثورة في الفكر الديني د. محمد النبهى ص ١٥١ وما بعدها .

ومجلة المحاماة الشرعية العدد الأول ص ٨ حيث ذهب الدكتور عبد الرزاق السنهوري إلى ضرورة الفصل بين الدين والدولة .

- والإسلام وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرزاق والرد عليه في كتاب الإسلام والخلافة للدكتور ضياء الدين الرئيس ص ٢٧٠ وما بعدها .

- والفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي للدكتور محمد البيه ، حيث عرض لمقولات هؤلاء ، ورد عليها ص ١٦٢ وما بعدها .

- والفقہ الإسلامية بين المثالية والواقعية للأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبى ص ٢١ وما بعدها .

(٢) راجع الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة للدكتور فؤاد زكريا ص ١٠ وما بعدها ، والإسلام السياسي لسعيد المشماوى ص ٤٥ وما بعدها ، وحوار عن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية - مجلة المصور عدد ٣١٦٩ .

الغريزة التى سيطرت على الفكر الإنسانى فى العصر الحديث . ومهما كان السبب ، فإن من واجبنا أن نناقش الأساس الذى استندت إليه هذه الدعوى ، وهو مسألة التغير والثبات ، فى حياة البشر وفى أحكام الشريعة .

أما الحياة فإنها لا تتغير من جميع الوجوه ، بل تبقى فيها جوانب ثابتة وأخرى متغيرة ، بل إن التغير الذى يحدث لا يكون بنفس القوة فى كل المجالات ، فقد يكون عميقاً يمس الجذور ، أو سطحياً لا يتجاوز القشور .

فمن الجوانب الثابتة فى الحياة ، كل ما يتصل بفطرة الإنسان ، فما يزال الإنسان هو الإنسان بدوافعه ، ورغباته ، وأطماعه ، وحاجته إلى الاجتماع والعمران ، ونزوعه إلى التدين ، وغير ذلك مما ركب فى فطرة الإنسان ، من خصال وطباع ، لا تتغير بتغير الزمان والمكان .

ومنها - أيضاً - ما يتصل بقواعد السلوك والأخلاق حيث سيظل العدل والصدق والأمانة والوفاء - كما هى فى كل عصر - أسس السلوك الصالح للفرد والمجتمع وقوام العمران البشرى ، وسيظل الظلم والكذب والخيانة والغدر - كما هى فى كل عصر أيضاً - أسس الخراب والفساد .

أما الجوانب المتغيرة « فتشمل التقدم المادى والعلمى وتطور أساليب الإنتاج ، وتشمل صورة المجتمع .. هل هو مجتمع رعى أو زراعى أو صناعى أو ذرى .. إلخ وتشمل بالتالى اقتصاديات هذا المجتمع وطبيعة الروابط والعلاقات بين المالكين وغير المالكين .. وتشمل الصورة السياسية للمجتمع ، أى شكل الحكومة وتنظيماتها »^(١) . إذن فالحياة فيها جوانب ثابتة وأخرى متغيرة ، وهما معاً ضروريان لاستمرار الحياة ، وليس من الموضوعية - وهى أساس كل نظر علمى - القول بأن الحياة قد تغيرت تماماً ،

(١) التطور والثبات للأستاذ محمد قطب ص ٢٣٤ وراجع نحو وجهة إسلامية للدكتور محمد بلتاجى

وأنه لم يعد ثمة حاجة إلى أنظمة أو تشريعات مستمدة من مصادر ثابتة ؛ لأن حقيقة الأمر أن ثمة تغيرات قد حدثت ، وأثرت تأثيراً كبيراً في بعض الجوانب ، وسطحياً في جوانب أخرى . فلا بد إذن من التمييز بين التغيرات الجوهرية، والتغيرات الشكلية .

ومن جهة أخرى نجد أن القوانين في أى مجتمع تتصف بالثبات ، ولا يتغير منها إلا ما تدعو الحاجة إلى تغييره ؛ ذلك لأن ثبات القانون يؤدي إلى اطمئنان الأفراد وأمنهم من المفاجآت والتقلبات ، ووضوح أسس العدالة والنظام للكافة . من أهل الدار المقيمين والأجانب ، وهذا كله يؤدي إلى الثقة والازدهار ، ويتيح أفضل الظروف للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وحسن العلاقات الدولية، وسيادة الأخلاق والفضيلة بسبب معرفة كل ذي حق حقه فتمتنع أسباب الصراع والاستغلال والغدر وغير ذلك مما يحرض على الرذيلة وانتهاز الفرص بسبب ضعف القانون والعدالة^(١) .

ولقد قامت فلسفة الإسلام التشريعية على أساس الحقيقة السابقة ، وهى أن فى الحياة جوانب ثابتة ، وأخرى متغيرة ، ومن ثم جاء بتشريعات مفصلة فى الجوانب الثابتة من حياة البشر، وجاء بمبادئ وقواعد تشريعية عامة أو مجملة فى الجوانب المتغيرة ؛ ليحقق بالأولى الاستقرار التشريعى والوحدة التشريعية للأمة الإسلامية ؛ انبثاقاً من دعوة الإسلام إلى التوحيد والوحدة ، وليحقق بالثانية التعدد القائم على أساس اختلاف حاجات البشر ومصالحهم .

لكن الأمر المهم حقاً هو أن ندرك الفرق بين الثابت والمتغير فى أحكام الشريعة ، لنلتزم بما هو ثابت ، ونجتهد فيما هو متغير ، لا سيما وأن كثيراً من اجتهادات الفقهاء فى العصور المختلفة ، ارتبطت بظروف معينة عاصروها ، وعلينا إذن أن نفرق بين الحكم الثابت بنص قطعى الثبوت والدلالة ، وما ثبت باجتهاد فقهى مرتبط بالظروف التى

(١) النظام الدستورى للدكتور مصطفى كمال وصفى ٤٨ - ٤٩ .

كان الفقيه يجتهد فيها^(١) .

ولم تكن مسألة التفرقة بين الثابت والمتغير فى الأحكام الشرعية وليدة الظروف الحاضرة فقط ، وإنما شغل بها الفقهاء من قبل ، بل إننا نذهب إلى القول بأن التفكير الفقهى قد شغل بهذه المسألة منذ عصور نزول التشريع وما تلاه ، إذ مع توالى الأحداث ، وتتابع القضايا ، واتساع مساحة الدولة الإسلامية ، ودخول أجناس عديدة ، مختلفة الثقافات والتقاليد ، بدت الحاجة ماسة إلى مراعاة هذا الواقع المتجدد المتغير ، بما يناسبه من أحكام . ومن الفقهاء الذين شغلوا بهذه المسألة ابن القيم والشاطبى .

أما ابن القيم فقد قسم الأحكام الشرعية إلى نوعين :

نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها ، لا بحسب الأزمنة ، ولا الأمكنة ، ولا اجتهد الأئمة : كوجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ، ونحو ذلك .

النوع الثانى : ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً ومكاناً ، وحالاً كمقادير التعزيرات وصفاتها . فإن الشارع يتنوع فيها بحسب المصلحة ، فشرع التعزير بالقتل لمدمن الخمر فى المرة الرابعة ، وعزم على التعزير بحرق البيوت على المتخلف عن حضور الجماعة ، لولا ما منعه من تعدى العقوبة إلى غير من يستحقها من النساء والذرية ، وعزر بالعقوبات المالية فى عدة مواضع ، وعد منها مسائل ، وكذلك أصحابه تنوعوا فى التعزيرات بعده .

فكان عمر يخلق الرأس ، وينفى ، ويضرب ، ويحرق حوانيت الخمارين ، والقربة التى تباع فيها الخمر ، وحرق قصر سعد بالكوفة لما احتجب عن الرعية ، وكانت له

(١) راجع للدكتور محمد بلتاجى نحو وجهة إسلامية ص ١٥٩ - ١٦٢ مجلة أضواء الشريعة ، وحوارات حول الشريعة أحمد جودة ص ٤٢ .

تعزيرات اقتضتها المصلحة لأمر ، لم تكن فى زمن النبوة ، أو كانت ، ولكن زاد الناس وبالغوا فيها . فقد زاد فى عقوبة شارب الخمر ، لما استهان الناس بالعقوبة ، فجعلها ثمانين ، ومن ذلك اتخاذ داراً للسجن ، وضربه النائحة حتى بدا شعرها .

ثم يقول بعد هذا : وهذا باب واسع اشتبه فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة التى لا تتغير ، بالتعزيرات التابعة للمصالح وجوداً وعدماء^(١) .

فابن القيم ينبه إلى أن التمييز بين الثابت والمتغير هو من الأمور التى تجب مراعاتها عند الفتوى واستنباط الأحكام ، لأن الشريعة مبنية على تحقيق المصالح ، والأحكام إنما هى وسائل هذه المصالح ، فإذا اختلفت المصلحة ، اختلف الحكم تبعاً لها ، ومن ثم فقد أشار إلى أن الأحكام تتغير بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد^(٢) .

كما ينبه ابن القيم إلى ما يلحق الشريعة من ضرر بسبب عدم التمييز بين الثابت والمتغير فيقول :

وهذا الأمر وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة ، أوجب من الحرج والمشقة ، وتكليف ما لا سبيل إليه ، ما يعلم أن الشريعة الباهرة ، التى فى أعلى رتب المصالح لا تأتى به ؛ فإن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد فى المعاش والمعاد ، وهى عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة تخرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ليست من الشريعة ، وإن أدخلت فيها بالتأويل^(٣) .

(١) إغائة اللفهان ج ١ / ٣٤٦ - ٣٤٩ .

(٢ ، ٣) إعلام الموقعين ج ٣ / ٣ .

أما الشاطبي فقد ذهب إلى أن الأحكام الشرعية مبنية على أساس استقرار عوائد المكلفين . وهذه العوائد نوعان :

الأول : العوائد الشرعية التي أقرها الدليل الشرعي أو نفاها ، ومعنى ذلك أن يكون الشرع أمر بها إيجاباً أو ندباً أو نهى عنها تحريماً أو كراهةً ، أو أذن فيها فعلاً أو تركاً .

الثاني : العوائد الجارية بين الخلق بما ليس في نفيه ولا إثباته دليل شرعي .

فأما الأول فتأبأت أبداً كسائر الأمور الشرعية ، فكل ما استحسنته الشارع من العادات أو قبحه لا تبديل فيه مثل وجوب ستر العورات . فلا يصح أن يقال مثلاً : إن كشف العورة الآن ليس بعييب ولا قبيح ومن ثم يكون مباحاً ؛ إذ لو صح مثل هذا لكان نسخاً للأحكام المستقرة المستمرة ، والنسخ بعد موت النبي ﷺ ، باطل ، فرفع العوائد الشرعية باطل .

وأما الثاني : فقد تكون العوائد الجارية بين الخلق ثابتة ، وقد تتبدل ، وهي في الحالتين أسباب لأحكام تترتب عليها .

فالثابتة كوجود شهوة الطعام والشراب والوقاع والنظر والكلام والبطش والمشى وأشباه ذلك وإذا كانت أسباباً لمسببات حكم بها الشارع ، فلا إشكال في اعتبارها والبناء عليها والحكم على وفقها دائماً ، ويقتضى هذا أن تظل أحكام هذه العوائد ثابتة نظراً لثبات أسبابها .

والمتبذلة أنواع :

فمنها ما يكون متبدلاً في العادة من حسن إلى قبيح وبالعكس ، مثل كشف الرأس فإنه يختلف بحسب البقاع في الواقع ، فهو لذوى المروءات قبيح في البلاد المشرقية ، وغير قبيح في البلاد المغربية . وهنا يختلف الحكم الشرعي - باختلاف ذلك - فيكون كشف الرأس - عند أهل المشرق - قادحاً في العدالة ، وغير قادح عند أهل المغرب .

- ومنها ما يختلف فى التعبير عن المقاصد فتتصرف العبارة عن معنى إلى عبارة أخرى إما بالنسبة إلى اختلاف الأُم كالعرب مع غيرهم أو بالنسبة إلى الأمة الواحدة كاختلاف العبارات بحسب اصطلاح أرباب الصنائع فى صنائعهم مع اصطلاح الجمهور أو بالنسبة إلى غلبة الاستعمال فى بعض المعانى ، حتى صار ذلك اللفظ إنما يسبق منه إلى الفهم معنى ما ، وقد كان يفهم منه قبل ذلك شئ آخر ، أو كان مشتركاً فاختص . فالحكم هنا يتنزل على ما هو معتاد فيه بالنسبة إلى من اعتاده دون من لم يعتده . وهذا الأمر يجرى كثيراً فى : الأيمان والعقود والطلاق كتابة وتصريحاً .

- ومنها ما يختلف فى الأفعال والمعاملات ، ونحوها ، كما إذا كانت العادة فى النكاح قبض الصداق قبل الدخول . أو فى البيع الفلانى أن يكون بالتقد لا بالنسيئة أو العكس - أو إلى أجل كذا دون غيره . فالحكم هنا أيضاً جار على اعتماد هذه العوائد .

- ومنها ما يختلف بحسب أمور خارجة عن المكلف كالبلوغ ، فإنه يعتبر فيه عوائد الناس من الاحتلام أو الحيض أو بلوغ سن من يحتلم أو تحيض ، فالحيض يعتبر فيه إما عوائد الناس بإطلاق أو عوائد لذات المرأة (مثيلاتها) أو قرابتها أو نحو ذلك ، فيحكم لهم شرعاً مقتضى العادة فى ذلك الانتقال .

- ومنها ما يكون فى أمور خارقة للعادة كبعض الناس تصير له خوارق العادات عادة فإن الحكم عليه يتنزل على مقتضى عادته الجارية له المطردة الدائمة بشرط أن تصير العادة الأولى الزائلة لا ترجع إلا بخارقة أخرى ، كالبائل أو المتغوط من جرح حدث له حتى صار المخرج المعتاد فى الناس بالنسبة إليه فى حكم العدم^(١) .

وهكذا يلاحظ الشرع العادات الجارية بين الناس ، وينزل عليها أحكامه ، ولذلك تختلف هذه الأحكام باختلاف هذه العادات ، لكن هذا الاختلاف ، لا يرجع إلى أصل

(١) الموافقات ج ٢ ، ١٩٤ - ٢٠٠ .

الخطاب ؛ إذ الشرع موضوع على أنه دائم أبدي ، وإنما يرجع إلى أن العوائد إذا اختلفت رجعت كل عادة إلى أصل شرعى يحكم به عليها ، مثال ذلك أن الحكم ، بعد الدخول ، بأن القول قول الزوج فى دفع الصداق ، أو القول قول الزوجة مبنى على العادة ، فليس باختلاف فى الحكم ، بل الحكم أن الذى ترجح جانبه بحسب العادة ، فالقول قوله بإطلاق لأنه مدعى عليه .

ثم ينتهى إلى أن الأحكام الثابتة تتبع أسبابها حيث كانت بإطلاق . ومن هنا فالشاطبى يفرق بين الحكم الثابت والحكم المتغير على أساس العادة التى تتعلق بالحكم بها ، فإذا كانت عادة ثابتة فإن الحكم يكون ثابتاً ، وإذا كانت متغيرة ، فإن الحكم يكون متغيراً .

ومن جهة أخرى يرى الشاطبى أن الأصل فى العبادات - بالنسبة إلى المكلف - التعبد دون الالتفات إلى المعانى ، أما الأصل فى العادات فهو الالتفات إلى المعانى ، وهذا ما دل عليه استقراء أحكام الشريعة ، ومن ثم فإن أحكام العبادات لا تتغير ، إذ المقصود فيها إتيان الأفعال على سبيل الانقياد والخضوع لأوامر الله تعالى ، والتعظيم لجلاله ، ولذلك لا يصح القياس على أحكام هذه الأفعال ، أما أحكام العادات (المعاملات) فإنها تتغير ، لأن مقصود الشارع فيها - حسبما دل الاستقراء - تحقيق مصالح العباد ، والأحكام العادية (غير الاستثنائية) تدور مع المصلحة حيث دارت ، فالشئ الواحد مثلاً يمنع فى حال لا تكون فيه مصلحة ، فإذا وجدت فيه المصلحة جاز ، كالدرهم بالدرهم إلى أجل فيمتنع فى المبايعه ويجوز فى القرض^(١) .

وخلاصة ما قدمه الشاطبى نذكره فيما يلى :

أولاً : إن كل ما أوجبه الشارع أو نهى عنه فإن أحكامه تتسم بالثبات والاستمرار ، لما فى ذلك من المصلحة التى أسس الشارع الحكم عليها .

(١) السابق ج ٢ ، ٢١١ - ٢١٢ .

ثانياً : إن من الأحكام الشرعية ما يؤمس على عادات بعض الناس ، ومن ثم فإذا تغيرت هذه العادات تغير الحكم المصاحب لها .

ثالثاً : إن أحكام العبادات لا تتغير ، إذ المقصود فيها إثبات الأفعال على سبيل الانقياد والخضوع لأوامر الله ، أما أحكام العادات (المعاملات) فإنها تتغير ، لأن مقصود الشارع فيها - حسبما دل عليه الاستقراء - تحقيق مصالح العباد ؛ والأحكام تدور مع المصالح حينما دارت .

وعلى هدى ما قاله كل من ابن القيم والشاطبي ، سار عدد من الدارسين المعاصرين فى تناولهم لهذه القضية ، وإن اختلفوا من حيث الإجمال والتفصيل .

١- فالشيخ عبد الرحمن تاج يذكر أن الأحكام نوعان :

الأول : أحكام ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ، ولا تختلف المصلحة فيها باختلاف الأحوال والزمان .

الثانى : أحكام جزئية روعيت فيها مصالح الناس وأعرافهم فى الوقت الذى استتبقت فيه . وهذا النوع - حسبما ذكر - لا يصح أن يؤخذ قانوناً دائماً ، وشرعية ثابتة .. ومن ثم فإذا اختلف العرف ، وتبدلت المصالح كان لنا أن ننظر فيها فنعدل منها ، أو نأخذ بغيرها على ما تقضى به المصالح الراهنة^(١) .

٢- أما الدكتور مصطفى الزرقاء :

فيرى أن الأحكام التى تتبدل بتبدل الزمان وأخلاق الناس هى الأحكام الاجتهادية من قياسية ومصلحية ، أى التى قررها الاجتهاد بناء على القياس أو على دواعي المصلحة . أما الأحكام الثابتة فهى الأحكام التى جاءت الشريعة لتأسيسها ومقاومة خلافها ،

(١) السياسة الشرعية والفقہ الإسلامى ص ٢٦ - ٢٧ .

وذلك بنصوصها الأصلية ، الأمرة والناهية ، كحرمة المحرمات المطلقة ، ووجوب التراضي في العقود ، والتزام الإنسان بعقده ، وضمان الضرر الذى يلحق بغيره ، وسريان إقراره على نفسه دون غيره .. وغير ذلك ، فهذه الأحكام وما شابهها لا تتبدل بتبدل الأزمان ، بل هى الأصول التى جاءت بها الشريعة لإصلاح الأزمان والأجيال .

ثم يحدد طبيعة التغير بأنه تغير وتبدل فى الوسائل والأساليب الموصلة إلى غاية الشارع . أما المبدأ الشرعى فيظل ثابتاً ، فوسيلة حماية الحقوق مثلاً وهو القضاء كانت المحاكم فيه تقوم على أسلوب القاضى الفرد ، وقضاؤه على درجة واحدة قطعية ، فيمكن أن تتبدل إلى أسلوب محكمة الجماعة ، وتعدد المحاكم ، بحسب المصلحة الزمنية التى أصبحت تقتضى زيادة الاحتياط لفساد الذم^(١) .

٣- وقريب من هذا ما ذكره أبو الأعلى المودودى :

من أن الفقه الإسلامى يتكون من عنصرين : العنصر القطعى الذى لا يتغير وهو الأحكام الصريحة القطعية ، والقواعد العامة الواردة فى القرآن والأحاديث الثابتة ، وكذلك الحدود المقررة فيهما .

أما العنصر المتغير ، فهو الذى يوسع فى القانون الإسلامى إلى حيث لا نهاية ويجعله يرحب بالتغير والرقى فى كل حالة من حالات الزمان المتطورة ، وهو يشمل الاجتهاد ، والاستحسان ، والنصوص الظنية التى تختمل أكثر من معنى^(٢) .

٤- أما الدكتور يوسف القرضاوى فقد ذهب إلى أن الأحكام الشرعية ذات مستويين :

- مستوى يمثل الثبات والدوام ، وهو ما يتعلق بالأسس والمبادئ والأحكام التى لها

(١) المدخل الفقهى العام ج ٢ ، ٩٢٤ - ٩٢٥ .

(٢) القانون الإسلامى وطرق تنفيذه ، أبو الأعلى المودودى ص ٣٩ - ٤١ .

صفة العموم ، وهو ما جاءت به النصوص القطعية الثبوت والدلالة التي لا تختلف فيها الأفهام ، ولا تتعدد فيها الاجتهادات ، ولا يؤثر فيها تغير الزمان والمكان والحال .

- مستوى يمثل المرونة والتغير ، وهو ما يتعلق بتفصيل الأحكام فى شئون الحياة المختلفة ، وخصوصاً ما يتصل بالكيفيات والإجراءات ونحوها . وهذه قلما تأتى فيها نصوص قطعية ، بل إما أن يكون فيها نصوص محتملة أو تكون متروكة للاجتهاد . ومعنى هذا أن الفقه الإسلامى منطقة مغلقة لا يدخلها التغيير أو التطوير ، وهى منطقة الأحكام القطعية ، وهذه هى التى تحفظ على الأمة وحدتها الفكرية والسلوكية .

ومنطقة مفتوحة هى منطقة الأحكام الظنية ثبوتاً أو دلالة ، وهى معظم أحكام الفقه ، وهى مجال الاجتهاد ، ومعترك الأفهام ، ومنها ينطلق الفقه إلى الحركة والتطور والتجديد^(١) .

٥- وقريب من هذا رأى ما ذكره الدكتور زكريا البرى :

من أن الأحكام المستقرة الدائمة هى المأخوذة من نصوص قطعية فى ثبوتها عن الشارع ، وقطعية فى دلالتها على الأحكام المستفادة منها ، والتى تنتظم علاقات ثابتة وغير متطورة .

أما الأحكام المتغيرة فإن أسباب التغيير فيها تأتى متنوعة تبعاً لما يكون قد جاء فيها من نصوص ، وتبعاً لمدى قابلية العلاقات التى تحكمها للتطور والتغير . ويدخل فى هذا النوع ما يلى :

- الأحكام المستفادة من نصوص ظنية .

- الأحكام المأخوذة من نصوص تقصد إلى مصلحة وقتية .

(١) بينات الحل الإسلامى ص ٧١ - ٧٤ .

- الأحكام المبنية على المصلحة أو العرف أو على الضرورة والحاجة .

- الأحكام التى غيرها الشارع أو أذن فى تغييرها بناء على ما يطرأ للناس من ضرورات تبيح محظورات ، ومشتقات غير معتادة تجلب التيسير^(١) .

تعقيب :

بعد أن عرضنا لآراء العلماء والدارسين المعاصرين ، سنبين ما نراه فى هذه المسألة على النحو التالى :

أولاً : ما معنى ثبات الحكم الشرعى ؟ وبالتالى ما معنى تغييره ؟

لقد تعددت الآراء فى بيان المراد بالثبات :

فبعض الدارسين ذهب إلى أن الحكم الشرعى إن كان مصدره النص ، فهو حكم ثابت ، وإن كان مصدره العقل البشرى ، فهو حكم متغير ، ولنا كل الحق فى أن تغييره ، ونستبدله ونأتى بغيره^(٢) .

وذهب آخرون إلى أن الثبات يعنى عدم رفع أى حكم من أحكام الشريعة ، لا بحسب عموم المكلفين ، ولا بحسب خصوص بعضهم ، ولا بحسب زمان دون زمان ، أو مكان دون مكان ، أو حال دون حال ، بل ما ثبت واجباً - مثلاً - عند تمام الرسالة - يعتبر واجباً بعدها باستمرار ، وما ثبت مندوباً فهو مندوب أبداً ، وما ثبت حلالاً فهو

(١) أيها السادة السلام عليكم ورحمة الله ص ١١٥ - ١٢٦ .

وراجع أيضاً الاجتهاد للدكتور عبد المنعم النمر ص ١٢٥ وما بعدها - مجلة العربى ع ٣٧٩ ص ٣٣ - ٣٧ ، والفكر القانونى والتطور للدكتور فتحى عثمان ص ٤٣ - ٤٥ ، والإسلام والخلافة للدكتور حازم الصعبدى ص ٩٤ - ٩٦ .

(٢) مجلة المصور عدد ٣١٦٩ ، وتطبيق الشريعة الإسلامية للأستاذ الشيخ شلبى ص ٤٨ وما بعدها ومجلة قضايا فكرية ، الكتاب الثامن ١٩٨٩ ص ٦٨ - ٧١ .

حلال على الدوام ، وما ثبت حراماً فهو حرام فى كل وقت ، وهكذا الأمر فى بقية الأحكام . لكن هذا الثابت له استثناءات منها : مختلف الوسائل المباحة إذا أدت إلى ما فيه مفسدة ، والوسائل الممنوعة إذا أدت إلى ما فيه مصلحة ، فيعطى الشارع لتلك الوسائل ما تؤول إليه صلاحاً وفساداً بدلاً من حكمها الأول^(١) .

أما بالنسبة للرأى الأول ، فليس صحيحاً ما ذهب إليه ، لأنه فصل بين ما مصدره النص من الكتاب أو السنة ، وبين ما مصدره الإجماع والقياس ، وهذا لا معنى له ، لأنه تفرقة بدون فارق ، فهذه الأدلة كلها أقامها الشارع لتهتدى بها إلى أحكامه الغيبية ، فلا يصلح التفرقة بينها بأن هذا ملزم وذلك غير ملزم ، فكل ما بينها من فروق أنها مرتبة فى العمل بها ترتيب الله ورسوله ، وأن بعضها يعمل فى المعاملات دون العبادات كالقياس والعرف والمصلحة^(٢) .

وأما الرأى الثانى ، فلا شك أن ما ثبت حكمه بوصف من الأوصاف الشرعية ، يظل ثابتاً ولا يلحقه التغيير ، لارتباطه - عند التشريع - بمصالح إنسانية ثابتة ، لكنه - عند التطبيق - قد يؤدى - بسبب من ظروف الواقع - إلى نقيض ما شرع له ، أو على الأقل لا يحقق المصالح التى شرع من أجلها . ومن هنا تتغير أوصاف الحكم بحسب النتائج المترتبة عليها ، فيأخذ الفعل الواحد أحكاماً متعددة بحسب ما ينتج عنها من مصلحة أو مفسدة ، ولا يعتبر ذلك تغييراً فى أصل الحكم - لاستحالة ذلك بعد عصر اكتمال التشريع - بل مراعاة لظروف الواقع ، وتحقيقاً لمقاصد المشرع فى توخى ما يحقق مصالح الناس ، وما الحكم فى أى وصف من أوصافه إلا وسيلة لإنشاء هذه المصالح .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كان الحكم الشرعى فى تعدد الزوجات ، هو الإباحة ،

(١) فلسفة التشريع الإسلامى ص ٤١ وما بعدها مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية الندوة (١) .

(٢) تطبيق الشريعة ، مرجع سابق ص ٤٨ .

لقلولل الللى : « فأنكللوا ما طاب لكمل من النسل مثنى وثلاث ورباع ... » (١) . لما فى ذلك من مصلل علل الفرل والمآلمع ، فإن هذا الحكم ىلغير علل التطبيقى بألسب ظروف الواقع ، فىأأذل أألل الأوصاف الأربعة الباقىة وهى الوبوب والنلبل والكراهة والآلرلم ، طبقا لما ىلرآب علل ذلك من منافع أو أضرار ىلقرها النظر فىقهى ، وىؤسل عللها الوصف الملائم .

إذل فالمراد بآبات الحكم الشرعى هو آباته فى أصل المشروعية ، فما كان واجبا ىظل واجبا ، وما كان حراما ىظل حراما وهكذا ؛ إذل أنه - أى الحكم - اسآآق هذا الوصف لما فىه من آلب مصلآة فى حالة الوبوب ، وذل مفسلة فى حالة الآلرلم ، وكلاهما مقصود شرعا .

أما آغير الحكم ، فىعنى انآقاله من وصف لآخر ، طبقا للمصلآة المآرآة علل هذا. فقد ىصلآ الواآب - فى بعض الظروف - حراما ومكروها ، وقد ىصلآ مباحا أو آائزا ، وذلك الانآقال ىآم فى إطار ضوابط مآللة سنعرض لها فىما بعء (٢) .

ولكن ىعنىنا هنا أن نشىر إلى أن الآغير بهذا المعنى ، آقبله الشرىة ، بل وآلعو إلىه ؛ لأنه ىآآق مع أهآافها فى رآاة مصلل الناس . أما الآغير بمعنى آعلل أصل الحكم فهو مرفوض شكلا وموضوعا ، لما ىلرآب علله من إهآار الشرىة وانآارها .

آانيا : وفى صءل هذا الآلآ عن الآبات ، ىنبغى الآمىز بىن الآبات والآمود ، إذل علل الرغم مما قد ىىءو بىنهما من آشابه - فى الظاهر - إلا أن كلا منهما مغاىر للآخر ، فالآبات ىنطوى علل إمكان الآركة والانآقال من وضع إلى آخر ، أما الآمود فلا ىنطوى علل شىء من ذلك مطلقا . ومن هنا ، فإذا قلنا إن أحكام الشرىة ، آآسم بالآبات وعلم

(١) سورة النساء ، آاة ٢ .

(٢) رآع رسالة « آغير الظروف وأآره فى آآآلاف الأحكام فى الشرىة الإسلامىة » للآآآور مآمل

المنسى ، بمآآبة ءار العلوم .

التغير ، فلا يعنى ذلك أنها جامدة ، وإنما يعنى أن أصولها تظل كما هى - رغم مرور الزمان واختلاف الأحوال - دون تغيير أو تبديل ، ويعنى أيضاً أنها قادرة على الاستجابة لحاجات العصور المختلفة ، إذ أن النصوص التى تستقى منها هذه الأحكام قد صيغت بطريقة تتسع لتعدد المعنى وتشمل ما لا يحصى من الحالات والوقائع الجزئية ، ولو كانت هذه النصوص جامدة ، لما استطاعت أن تواجه تطور الأحوال بعد زمن التنزيل ، ولا تنتهى أمر الشريعة من زمن بعيد .

وعلى هذا فإن من الخطأ القطعى أن توصف أحكام الشريعة بالجمود ، أو أن يكون المراد بالثبات هو الجمود. لأن أحكام الشريعة وإن كانت ثابتة فى أصل التشريع ، فهى متغيرة عند التطبيق بسبب تغير الظروف أو اختلاف الأحوال .

ثالثاً : إن بحث مسألة التغير والثبات يجب ألا يقتصر على النص وحده ، فالواقع أيضاً يحتوى ثوابت ومتغيرات ، ومن فقه الواقع أن نتعرف على ثوابته ومتغيراته ، وإذا نظرنا إلى واقعنا المعاصر - على سبيل المثال - فإننا نجد مليئاً بالتغيرات التى لم تشهداها المجتمعات الإسلامية من قبل ، يحكم المتغيرات الحادثة فى عالمنا المعاصر حيث حقق العلم إنجازات حضارية ضخمة أدت إلى تغيير شكل الحياة البشرية فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وغيرها .

وما لاشك فيه أن هذه التغيرات أوجدت أوضاعاً اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة ، لا يمكن تجاهلها أو الاكتفاء بأقوال الأقدمين - وهى صحيحة فى زمانها - عند الحكم عليها .

وأياً كان حجم هذه التغيرات ، فإنها لا تنفى وجود ثوابت مستقرة فى حياة البشر ؛ إذ لا تخلو حياة أى مجتمع بشرى من الجانبين ؛ فالثوابت تحافظ على أصوله ، وماضيه ، والمتغيرات تحقق له الاستمرار والتطور ، لكن المهم فى الأمر أن ندرك الحدود الفاصلة بينهما ؛ ذلك لأن الثبات فى الواقع ، ليس ثباتاً مطلقاً ، بل فيه بعض التغير ، والتغير

كذلك ، ليس دائماً ، بل فيه بعض الثبات ، ومن ثم فإن بينهما تداخلاً يمنع انفصال كل منهما عن الآخر ، ولذلك تتطلب دراسة الواقع البشرى الحذر والحيطه ، « لأنه يتصف بقدر كبير من الخفاء فى العوامل والأسباب ، التى تنشأ عنها الظواهر والأحداث ، كما يتصف بقدر كبير من الخصوصية فى التفاعل ، كان بها غير واضح ، فى انضباطه واطراده» (١) .

ومن المؤكد أنه كلما ازداد الواقع تعقيداً ، وتشابكاً ، واختلطت العوامل المؤثرة فيه ، كان من الصعوبة الوصول إلى نتائج يقينية فى الحكم عليه ، لذا تتجه الدراسات المعنية بالواقع كالدراسات الاجتماعية والتحليل والتصنيف والاستنتاج - إلى تقرير نتائج تقريبية . وهذه النتائج تسهم - إلى حد كبير - فى رصد متغيرات الواقع وثوابته ، ومن ثم يمكن الاستفادة بها عند تطبيق الأحكام الشرعية ، وذلك بالتوسعة أو التضييق ، فى الحكم بحسب الآثار الناجمة عنه فى الواقع ، تثبيتاً لعوامل الصلاح ، أو دفعاً لعوامل الفساد (٢) .

رابعاً : وللتمييز بين الثابت والمتغير من الأحكام الشرعية ينبغى الاستعانة بالضوابط التى نجملها فيما يلى :

أولاً : طبيعة النص (مصدر الحكم) (٣) .

(١) فقه التدوين ج ١ / ١٢٤ وما بعدها .

(٢) يمكننا أن نعتبر ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمضى الطلاقات الثلاث بلفظ واحد - ثلاثاً - لا واحدة كما كان من قبل استجابة لتغير اجتماعى حدث وهو أن الناس - فى عهده استهانوا بأمر الطلاق ، فأكثروا التلفظ به بلا مبرر فرأى عمر أن يشدد عليهم فقال : إن الناس استعجلوا فى أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيته عليهم فأمضاه . راجع إعلام الموقعين ج ٣ / ٣٠ وما بعدها .

(٣) النص المقصود هنا هو النص القرآنى ، أما نصوص السنة فسوف نتناولها منفصلة فى بحث مستقل ، لاختلاف خصائص كل منهما .

ثانياً : أحكام المقاصد وأحكام الوسائل .

ثالثاً : تعلق الحكم بواقع زمنى معين .

رابعاً : عموم الحكم وخصوصه .

وستفصل القول فى هذه الضوابط على النحو التالى :

الضابط الأول : طبيعة النص (مصدر الحكم) :

لقد قسم الأصوليون نصوص القرآن الكريم من ناحية دلالتها على ما تتضمنه من أحكام إلى نوعين :

نص قطعى الدلالة على حكمه ، ونص ظنى الدلالة .

أما الأول : فهو ما دل على معنى معين ، ولا يحتمل التأويل ، كالنصوص التى تحدد فرضاً فى الميراث أو عقوبة فعل ما أو نصاباً محدداً .

وأما الثانى : فهو ما دل على معنى ، ولكن يحتمل أن يؤول إلى معنى آخر ، كالنصوص التى جاء فيها لفظ عام أو مطلق أو مشترك أو غير ذلك مما لا يجعل اللفظ مفيداً بمعنى واحد .

ومن ثم فالأحكام المستمدة من النوع الأول وهو النصوص القطعية فى دلالتها تتصف بالثبات ، لارتباطها بمصالح إنسانية ثابتة ، لا تؤثر فيها تطورات الحياة ولا اختلاف الظروف والبيئات .

كذلك فإن الأحكام المستمدة من النوع الثانى وهى النصوص ظنية الدلالة ، تتصف بالتغير والتبدل ، لارتباطها بمصالح إنسانية متغيرة .

- كما قسموها من ناحية تنوع أسلوب البيان القرآنى للأحكام إلى نوعين أيضاً :

أما الأسلوب الأول وهو البيان الكلى ، فإن أكثر تعريف القرآن بالأحكام الشرعية - كما قال الشاطبى بحق - كلى لا جزئى ، وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية ، إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل ، إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبى صلى الله عليه وسلم (١) .

ولا شك أن هذا الأسلوب يشتمل على عديد من صور الأفعال الإنسانية التى تدخل تحت الحكم ، وينطوى على جواز اختلاف الحكم عليها ؛ أثرًا لاختلاف الوقائع باختلاف الزمان والمكان والظروف المحيطة . وأكثر ما يكون هذا الأسلوب فى تلك القيم الكلية التى وضعها الإسلام كمنازل يهتدى بها المجتهد فى استنباط الحكم أو ترجيحه كالأمر بالعدل والإحسان والعفو ، والنهى عن الظلم والفحشاء والمنكر والبغى .

كما يكون أيضاً فى كل ما يتعلق بمعاملات الناس وعلاقاتهم ، مثل المعاملات المالية ، ونظم الحكم والسياسة ، وغيرها من الشؤون العامة المتعلقة بمجموع الناس حيث كان اختلاف الظروف الاجتماعية والحضارية والنفسية وتغير علاقاتها المتشابكة جيلاً بعد جيل سبباً فى أن تأتى الشريعة الإسلامية - فى مجال العلاقات المالية بنصوص تقرر القواعد الرئيسية التى تمثل الإطار العام الذى ينبغى أن تدور فى نطاقه علاقات المسلمين ونظامهم المالى . ولكن أموراً كثيرة من تفصيلات هذا النظام قد تركت لاجتهاد الفقهاء فى كل عصر ، حيث يجب عليهم - فى كل بيئة - أن يستنبطوا نظاماً مفصلاً يحقق مصالح الناس العامة فى إطار يتلزم بما قرره النصوص من حل البيع ، والتملك أو حرمة الربا ، والغرر ، والضرر ، والاحتكار والظلم والبغى والفسق ، وماداموا لا يخالفون نصاً ورد فيما يتصل بذلك فهم فى سعة من أن يتخيروا لأنفسهم ما يرونه من تفصيلات ، ونظم

جزئية تحقق مصالحهم العامة المشروعة^(١) .

وكذلك فى مجال نظم الحكم والسياسة ، فقد اكتفت النصوص - فى هذا الشأن - بتقرير المبادئ العامة التى تلزم المسلمين باتباعها^(٢) - حكاماً ومحكومين - دون ذكر الوسائل والأساليب التى تحقق هذه المبادئ فى واقع الحياة ؛ مراعاة لضرورات التصور البشرى ، واختلاف الظروف الاجتماعية باختلاف العصور ، حيث يكون لكل مجتمع ظروفه ، وإمكانياته الخاصة ، فى داخل المراحل التطورية التى يمر بها .

ومن هنا وجب على المجتهدين - فى كل عصر وبيئة - أن يبحثوا عن الوسائل المناسبة لمجتمعاتهم ، فى ضوء الالتزام بهذه المبادئ والتقيد بها فى مرحلتى النظر والتطبيق^(٣) .

وهكذا تتجلى - فى هذا الأسلوب - صورة واضحة من صور الجمع بين الثبات والمرونة والتطور فى الشريعة الإسلامية ، فالالتزام الأصيل بالقواعد والكمليات الرئيسية

(١) نحو وجهة إسلامية ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢) يمكننا إجمال هذه المبادئ فيما يلى :

أولاً : تطبيق أحكام التشريع الإسلامى فى مجالات الحياة المختلفة بما يحقق مصالح الناس وعدم الخروج عن أحكام الله إلى حكم غيره كائناً من كان .

ثانياً : إلغاء حكم الفرد أو الجماعة الخاصة ، والأخذ بمبدأ الشورى بين الناس .

ثالثاً : الالتزام بالعدل المطلق بين الناس التزاماً لا يحول دونه العداوة الشخصى أو المحبة والود .

رابعاً : الالتزام بمبدأ المساواة الكاملة بين الناس .

خامساً : الالتزام بمبدأ المسؤولية الفردية والجماعية ، كل فيما يراه من أمور الناس .

سادساً : طاعة أولى الأمر المختارين وعدم الخروج عليهم إذا التزموا بالمبادئ السابقة .

سابعاً : وجوب سحب الثقة منهم إذا خرجوا عن هذه المبادئ .

راجع منهج عمر بن الخطاب فى التشريع ٤١٦ - ٤١٨ .

(٣) لمزيد من التفصيل - راجع الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية للأستاذ الشيخ محمد مصطفى

شلى ١٢٦ وما بعدها .

يمثل عنصر الثبات والخلود ، وقبول الاجتهادات والصور المتعددة فى الجزئيات والتفصيلات - مع التمشى مع هذه القواعد والكليات والنظر فى إطارها العام - يمثل عنصر المرونة والتطور - وصلاحيه التطبيق فى كل زمان ومكان بالنظر إلى اختلاف الظروف والوسائل والتطورات التى تحدثها البشرية فى سعيها الحقيقى نحو الرقى^(١) .

- أما الأسلوب الثانى وهو البيان التفصيلى للأحكام ، فقد جاء أكثره فى أمور العبادات وما أشبهها من حيث كونها توقيفية ؛ فهى ما استقل به المشرع أصالة ، ولا دخل للعقل فى تحديدها ، وضبط أوصافها ، بأى طريق من الطرق الآتية :

فقد يكون التحديد على سبيل العدد : كعدد الزوجات فى النكاح ، وتقدير مبالغ الدية فى القصاص ، وعدد مرات الجلد فى القذف ، والزنا فى حالة عدم الإحصان ، وعدد مرات التلاعن بين الزوجين ، وعدد الطلقات ، ونصيب كل وارث من أصحاب الفروض ونصاب الزكاة ، ونصاب القطع فى السرقة ، وأقل المهر .

وقد يكون على سبيل الكيف : مثل كيفية القسمة فى الموارث ، والعقوبات الجنائية كالسرقة ، والقتل والزنا ، والحراية .

وقد يكون بتخصيص أماكن محددة : كمنطقة الحرم ، فإنها اختصت بأداء شعائر الحج ، كما اختصت بمنع الاحتطاب منها ما عدا الإذخر ، والحرز فى السرقة تفرقة بينها وبين الخلصة .

وقد يكون بتعيين أشخاص بعينهم : كالمحارم فى النكاح ، والقراية فى الميراث .

وقد يكون بذكر أوصاف معينة فى الفعل : كاشتراط المهر والولى والشهود فى النكاح لىتميز عن السفاح ، وصحة بيع الثمار بحصول الاحمرار والاصفرار فى أصناف

(١) نحو وجهة إسلامية ص ١٦١ ، ١٦٢ .

التمر ، ولزوم المهر كاملاً بمجرد المسيس ، ووجوب الحذف فى الخمس ، بشرب جرعة منها لا حصول الإسكار^(١) .

وهكذا ، فكل ما جاء محدداً أو مضبوطاً من الأفعال ، فقد لزم الإتيان به على وفق ما نص عليه المشرع دون زيادة أو نقصان ، بخلاف ما جاء مطلقاً غير مقيد أو محدد حيث أتيح للمكلف أن يضع من القيود والضوابط ما يحقق المصلحة الشرعية بحسب اختلاف الظروف والأحوال .

وقد أشار الشاطبى إلى هذا فقال :

« كل دليل شرعى ثبت فى الكتاب مطلقاً غير مقيد ، ولم يجعل له قانون ولا ضابط مخصوص ، فهو راجع إلى معنى معقول ، وكل إلى نظر المكلف .. وكل دليل ثبت فيه مقيداً غير مطلق ، وجعل له قانون وضابط فهو راجع إلى معنى تعبدى لا يهتدى إليه نظر المكلف لو وكل إلى نظره ؛ إذ العبادات لا مجال للعقود فى أصلها فضلاً عن كيفياتها ، وكذلك فى العوارض الطارئة عليها ، (يقصد هنا الرخص) لأنها من جنسها ، وأكثر ما يوجد فى الأمور العبادية »^(٢) .

والى جانب هذا ، ثمة تفصيلات أخرى كالمحرمات حيث ورد النص بذكرها مفصلة ، لقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم »^(٣) .

وتنوعت هذه المحرمات بين ما يطعمه الناس ، فقد حرمت الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله ... إلخ ما ذكر فى سورة المائدة (الآية ٣) .

وبين ما يتعاملون فيه ، كالأصناف الستة الواردة فى حديث النبى ﷺ : « الذهب

(١) مقاصد الشريعة لابن عاشور ص ١٢١ - ١٢٢ ، وفقه التدين ج١ ، ٥٦ - ٥٧ .

(٢) الموافقات ٢ / ٢٥ .

(٣) سورة الأنعام الآيات ١١٩ ، ٤٢ - ١٤٥ ، ١٥٠ - ١٥٢ .

بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ..
مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يدأ بيد ، فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان
يدأ بيد^(١) ، وذلك عند من يقول بحصر المحرمات فى هذه الأصناف الستة فقط كابن
حزم^(٢) لكن جمهور الفقهاء يرى أن الربا يتجاوز هذه الأصناف إلى غيرها مما يشاركها
فى العلة ، وهذا هو الصحيح لتضافر الأدلة على اعتبار القياس^(٣) .

وهناك محرمات أخرى تكفلت السنة ببيانها ، فى كافة جوانب حياة المسلم ، كى
يكون على بينة من أمره فى كل ما يصدر عنه من قول أو فعل^(٤) .

ولا شك أن هذه التفصيلات - بكافة صورها - مما لا مجال فيه للاجتهاد ، ولا
تتغير بتغير الزمان والمكان والإنسان ، فهى حدود رسمتها الشريعة ليلتزم بها الناس فى
حياتهم ، وربت على الالتزام بها لتحقيق النفع لهم وانتفاء الضر عنهم ، كما أن أغلبها
يتصل بمجال العبادات لأنها - كما يقول الشيخ ابن عاشور - مبنية على مقاصد قارة ،
فلا حرج فى دوامها ولزومها للأهم والعصور إلا فى أحوال نادرة تدخل تحت حكم
الرخصة ، فأما المعاملات ، فبحاجة إلى اختلاف تفاريحها باختلاف الأحوال والعصور ،
فالحمل فيها على حكم لا يتغير حرج عظيم على كثير من طبقات الأمة ، ولذلك كان
دخول القياس فى العبادات قليلاً نادراً ، وكان معظمه داخلاً فى المعاملات^(٥) .

(١) رواه مسلم - كتاب البيوع - باب الربا ، والترمذى - كتاب البيوع - باب ما جاء فى أن الحنطة
بالحنطة مثلاً بمثل ... والدارمى - كتاب البيوع - باب فى النهى عن الصرف .

(٢) المحلى ج ٨ / ٤٦٨ .

(٣) انظر : د. محمد بلتاجى ، الملكية الفردية ص ١٩٣ .

(٤) راجع مثلاً رسالة : (نظرية الحظر عند الأصوليين والفقهاء) للدكتور محمود سعد - رسالة
دكتوراه على الآلة الكاتبة - مكتبة دار العلوم .

(٥) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور ص ١٣٧ .

الضابط الثاني : أحكام المقاصد وأحكام الوسائل :

موارد الأحكام فى الشريعة على قسمين: أحدهما : المقاصد ، والثانى : الوسائل .

أما المقاصد فهى - كما قال الشيخ ابن عاشور - الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها ، والتى تسعى النفوس إلى تحصيلها بمساع شتى ، أو تحمل على السعى إليه امتثالاً .

وأما الوسائل ، فهى الأحكام التى شرعت ، لأن بها تحصيل أحكام أخرى ، فهى غير مقصودة لذاتها ، بل لتحصيل غيرها على الوجه المطلوب الأكمل ، إذ بدونها قد لا يحصل المقصد أو يحصل معرضاً للاختلال والانحلال . فالإشارة فى عقد النكاح وشهرته ، غير مقصودين لذاتهما ، وإنما شرعاً لأنهما وسيلة لإبعاد صورة النكاح عن شوائب السفاح والمخادنة^(١) .

وعلى هذا ، فالوسائل تأتى - إذن - فى مرتبة أقل من المقاصد ، لكنها تشترك معها فى الحكم من حيث التحليل والتحريم والكراهة وغير ذلك ، ومن ثم فإن من قواعد الفقه أنه كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة ، فإنها تبع له فى الحكم^(٢) .

وقد أشار ابن القيم إلى هذا فقال : لما كانت المقاصد ، لا يتوصل إليها بأسباب وطرق تفضى إليها ، وكانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها ، فوسائل المحرمات والمعاصى فى كراهتها والمنع فيها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها ، ووسائل الطاعات والقربات فى مجبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غاياتها ، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود ، وكلاهما مقصود لكنه مقصود قصد الغايات ، وهى مقصودة قصد الوسائل . فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضى إليه ، فإنه يحرمها ويمنع

(١) مقاصد الشريعة ص ١٤٦ .

(٢) الفروق للقرافى ج٢ / ٣٢ - ٣٤ - وقواعد الأحكام لابن عبد السلام ج١ / ٥٣ - ٥٧ .

منها تحقيقاً لتحريمه وتثبيتاً له ومنعاً أن يقرب حماه ، ولو أباح الوسائل والذرائع المنفضية إليها لكان ذلك نقضاً للتحريم^(١) .

وترجع أهمية التمييز بين أحكام المقاصد وأحكام الوسائل إلى أن الأولى تتسم بالثبات وعدم التغير إذ تشرع لمصالح إنسانية ثابتة وكلية ، كما تعتبر الأعمدة الأساسية التي أقيم عليها التشريع ومن ثم لا يصح إسقاط هذه الأحكام ، بدون مبرر شرعى ، وإلا كان ذلك نقضاً للتشريع من أساسه . وتعرف هذه الأحكام إما بالنص عليها أو بالاستنباط .

أما المقاصد التي وردت بها النصوص ، فمنها ما جاء فى قوله تعالى : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾^(٢) . فإنه يدل على أن التيسير كان أمراً مقصوداً عند التشريع ، ومن ثم ينبغى أن يكون مقصوداً عند التطبيق .

وما جاء فى قوله تعالى : ﴿ ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب ﴾^(٣) ، فى الدلالة على مقصد حفظ الحياة ، وهذا المقصد جعل علة للقصاص .

وما جاء فى قوله ، ﷺ ، لا ضرر ولا ضرار^(٤) ، فى الدلالة على مقصد رفع الضرر سواء عن النفس أو الغير .

وأما المقاصد ، التى تعرف بالاستنباط ، فمن ذلك ما دل عليه الاستقراء حيث يشترك عدد من الأحكام فى علة واحدة ، كالنهى عن بيع الطعام قبل قبضه ، والنهى عن بيع الطعام نسيئة ، والنهى عن الاحتكار . فعلة النهى - عن هذا كله - هى رواج

(١) إعلام الموقعين ج ٣ / ١٣٥ وما بعدها .

(٢) البقرة : آية (١٨٥) . (٣) البقرة : آية (١٧٩) .

(٤) رواه أحمد عن عبادة بن الصامت ٣٢٧ / ٥ ، ومالك فى الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء

فى المرفق وابن ماجه - كتاب الأحكام - باب من بنى فى حقه ما يضر بجاره .

الطعام ، وتيسير تناوله ، وهذا مقصد من مقاصد الشريعة ، ومن ثم نعود إلى هذا المقصد ، ونجعله ، كما يقول الشيخ ابن عاشور أصلاً ، ونقول : إن الرواج إنما يكون عبور من المعاوضات لا يخشى معه عدم رواج الطعام . ومن هذا القبيل - أيضاً - كثرة الأمر بمقتى الرقاب ، حيث دلنا على أن من مقاصد الشريعة حصول الحرية^(١) .

إذن فالمقاصد تعلم إما بالنص الصريح أو بالاستنباط .

أما الثانية وهى أحكام الوسائل ، فتتسم بالتغير وعدم الثبات ؛ إذ يكون الغرض منها التشريع لأحوال جزئية ومتغيرة ، تختلف باختلاف الظروف زماناً ومكاناً ، ومن ثم يجوز تغييرها ، تبعاً لتغير المصالح أو الحاجات .

ولكى ينبغي أن نميز ، فى هذا الشأن ، بين الوسائل « المنصوص » عليها « وغير المنصوص » عليها . فالأولى تلحق بالمقاصد فى كونها ثابتة ، ولا يصح تغييرها ، بحسب الزمان والمكان .

أما الثانية - وهى التى تركت للمجتهدين فى كل عصر - فيجوز تغييرها ، لأنها اجتهاد بشرى محكوم بمصالح جزئية متغيرة .

ومن ثم ، فإذا تعددت الوسائل المفضية إلى المقصد الواحد ، « فإن الشريعة تعتبر فى التكليف أقوى تلك الوسائل تحصيلاً للمقصد المتوصل إليه بحيث يحصل كاملاً ، راسخاً عاجلاً ، ميسوراً ، فتقدمها على وسيلة هى دونها فى المقصد »^(٢) .

ومن ذلك ، مثلاً ، العقوبات أو الحدود التى وردت بها نصوص شرعية ، فإن هذه العقوبات أو الحدود ليست مقصودة لذاتها ، وإنما هى وسائل لمقصود أعظم ، يتعلق بحفظ المال أو الحياة أو العرض أو العقل أو النسل ، ومن ثم لا يجوز تغييرها فى بعض

(٢) السابق ص ١٤٩ .

(١) مقاصد الشريعة ص ٢٠ - ٢١ .

الظروف ، بحجة أنها لم تعد تليق بالعصر أو أنها تخالف مبدأ الكرامة الإنسانية أو غير ذلك مما يقال ، لتبرير عدم الأخذ بهذه الوسائل ، لأن اختيار المشرع لها ، بالنص عليها صراحة ، يعنى أنها أوفق وأليق من غيرها من الوسائل بتحقيق المقاصد التى توخاها المشرع .

أما الوسائل غير المنصوص عليها ، والتى ترجع إلى الخبرة الإنسانية فى تنزيل الأحكام العامة ، على الواقع الجزئى ، فإنه يجوز للمكلف أن يتخير منها ما هو أصح ، أو يستبطن وسائل جديدة تكون أكثر تعبيراً عن مراد المشرع .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسَكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ ﴾^(١) ، فهذا - كما قال ابن عاشور - خطاب للناس ، المقصود منه حصول هذا العقاب ، فإذا قام به ولى المرأة ، أو قام به زوجها أو قام به القاضى ، كان ذلك سواء .

فإذا عرضت أحوال فى الناس ، أضعفت سلطة ولى المرأة ، أو سلطة الزوج ، كان تكليف القضاة بمباشرة ذلك متعيناً ، لأنه أوقع فى دوام ذلك الإمساك ، وتعجيله ، وعدم اختلاله ، فإنما نجد فى الأزمان التى بلغ فيها نظام القضاة أقصى حده ، قد لا يستطيع ولى المرأة أن يمسكها مثلما يمسكها حكم القاضى ، وبالعكس نجد فى أزمان الحياء ، وسداجة الناس ، مباشرة ولى المرأة ذلك أيسر وأمكن^(٢) .

الضابط الثالث : تعلق الحكم بواقع زمنى معين :

ذلك أن الأحكام الشرعية ، فى أصل وضعها ، جاءت صالحة لكل زمان ومكان؛ أثراً لعموم رسالة الإسلام ، ومن ثم فقد فصلت أحكام ما لا يتأثر من أفعال باختلاف الزمان والمكان ، والأشخاص ، وأجملت ، فى الوقت نفسه ، أحكام ما يتأثر بالمؤثرات السابقة ، فجاءت بقواعد كلية ومبادئ عامة ، وتركت للفقهاء والقضاة مهمة تفصيل

(١) النساء : آية (١٥) . (٢) مقاصد الشريعة ص ١٤٩ .

هذه القواعد والمبادئ بما يتفق مع الواقع الذى يعيشون فيه ، ويحقق المصلحة الملائمة لهم .

ومن هنا نشأ إلى جوار الأحكام الشرعية المنصوص عليها فى القرآن والسنة ، أحكام اجتهادية صاغها الفقهاء والمجتهدون ، تأثراً واستجابة لحاجات الواقع المتمثلة فى مراعاة أعراف الناس ، وعوائدهم ، وأخلاقهم ، ومعاملاتهم . فهذه الأحكام ، بلا شك ، هى التى تختلف من زمن إلى آخر ، ومن بيئة إلى أخرى ، أثراً لاختلاف حاجات الناس ، باختلاف الزمان والمكان .

ولقد قرر علماء الأصول ، فى العصور المختلفة ، أن الأحكام المرتبطة بالواقع هى التى تتغير : فالقراfi المالكى يقرر أن كل ما فى الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه ، عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة .

ويضرب على ذلك أمثلة ، فالمعاملات إذا أطلق فيها الثمن ، يحمل على غالب النقود ، فإذا كانت العادة نقداً معيناً ، حملنا الإطلاق عليه . فإذا انتقلت العادة إلى غيره عيناً ما انتقلت العادة إليه ، وألغينا الأول لانتقال العادة عنه .

وكذلك الإطلاق فى الوصايا والأيمان ، وجميع أبواب الفقه المحمولة على العوائد ، إذ تغيرت العادة تغيرت الأحكام فى تلك الأبواب . وكذلك الدعاوى إذا كان القول قول من ادعى شيئاً ، لأنه العادة ، ثم تغيرت العادة ، لم يبق القول قول مدعيه ، بل انعكس الحال فيه . بل ولا يشترط تغيير العادة (فى مكان واحد) .

بل لو خرجنا نحن من تلك البلد ، إلى بلد آخر ، عوائدهم على خلاف عادة البلد الذى كنا فيه ، وكذلك إذا قدم علينا أحد من بلد عادته مضادة للبلد الذى نحن فيه لم نفتحه إلا بعادته دون عادة بلدنا .

وقد ذكر القراfi أحكاماً نص عليها علماء المذهب ، بناء على ما قضت به العادة

فى زمانهم ، لكنه وجد أن هذه المادة تغيرت فى زمانه ، ومن ثم ذهب إلى أنه يتعين تغيير الحكم على ما تقتضيه العادات الجديدة^(١) .

وكذلك نجد ابن القيم يقرر أن الفتوى تتغير بحسب اختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد ، ثم يذكر الأمثلة التى تدل على هذا^(٢) .

أما ابن عابدين الحنفى ، فقد ذكر فى رسالته «نشر العرف فى بناء بعض الأحكام على العرف» أن كثيراً من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغيير عرف أهله أو لحدوث ضرورة ، أو لفساد أهل الزمان ، بحيث لو بقى الحكم على ما كان عليه أولاً للزم منه المشقة والضرر بالناس ، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ، ودفع الضرر والفساد ، وتطبيقاً لهذا المبدأ ذكر أن مشايخ المذهب ، خالفوا ما نص عليه المجتهد فى مواضع كثيرة بناها على ما كان فى زمانه ، لعلمهم بأنه لو كان فى زمانهم لقال بما قالوا به^(٣) .

كما استنبط الفقهاء عدداً من القواعد الفقهية تبين مدى ارتباط الحكم الفقهى بالواقع ، وذلك كقاعدة «العادة محكمة» ، وقاعدة «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً» وقاعدة «التعيين بالعرف كالتعيين بالنص» وقاعدة «لا ضرر ولا ضرار» فهذه القواعد وغيرها قيدت كثيراً من النصوص المطلقة أو العامة ، بما يتفق مع الواقع المتغير ويحقق مصلحة المكلفين ، ومن ثم فإن أكثر الأحكام الاجتهادية - التى استنبطها الفقهاء فى العصور المختلفة ، على أساس العرف والعادة ، وتغير أحوال الناس ، وغيرها مما روعى فيه واقع محدد - لا يمكن اعتبارها أحكاماً ثابتة ؛ لتأثرها بالواقع الذى وضعت له ، ومن ثم فإنها تتغير عند تغير الواقع أو عند تغير الظروف المحيطة به ، لكننا نلفت النظر إلى أن

(١) الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام ص ٦٨ - ٧١ ، والاستفتاء فى أحكام الاستفتاء للقرافى ص ٧٠٦ - ٧٠٩ .

(٢) إعلام الموقعين ج ٣ / ٣ وما بعدها . (٣) رسائل ابن عابدين ج ٢ / ١٢٥ .

التغيير - فى هذه الأحكام - ليس مقصوداً لذاته وإنما للمصلحة المترتبة عليه . ومعنى هذا أنه إذا كان الحكم الفقهى الذى وضع فى ظروف معينة محققاً للمصلحة إذا طبق فى ظروف أخرى مشابهة ، فليس لنا أن نغيره ؛ لأن تغيير الحكم أو عدم تغييره ، يتوقف على ما يحققه من جلب مصلحة أو درء مفسدة .

الضابط الرابع : عموم الحكم وخصوصه :

ولا نغنى بالعموم والخصوص هنا المعنى الأصولى لهما ، وإنما نغنى أن الحكم الشرعى قد يكون عاماً أى مجرداً من قيود الزمان والمكان والأشخاص ، وقد يكون خاصاً بظروف محددة ، أو بأشخاص بعينهم ، أو مكان بعينه ، وغير ذلك من القيود التى تجعل الحكم مقصوراً على حالات أو ظروف خاصة ، لا يتعداها إلى غيرها .

وما لا شك فيه أن أكثر الأحكام الشرعية ، التى وردت فى القرآن والسنة ، تتصف بالعموم أى عدم التقيد بالزمان أو المكان أو الأشخاص ، فهى - كما قال الشاطبى بحق - « مطلقات وعمومات ، منزلات على أفعال مطلقات كذلك »^(١) . ومن ثم فهى تشرع - بصورة أو بأخرى - لكل العصور والظروف .

١- ولكن جاءت أحكام خاصة ، لظروف مؤقتة ، كالأحكام التى شرعت وفقاً لظروف الدعوة الإسلامية ، وأحوال المسلمين الأول ثم أعقبتها أحكام أخرى نسختها ، واعتبرت الأخيرة هى الأحكام النهائية الملزمة والواجبة التطبيق ، وإن ظلت الأحكام الأولى باقية ، يتعبد بتلاوتها ، ولكن لا يعمل بها إلا فى إطار أنها أحكام خاصة بظروف جزئية ، تستلزم إلحاقها بالحكم فى صورته النهائية ، ومن هذه الأحكام ما يتعلق بقيام الليل ، وعقوبة الزانية والزانى ، وشرب الخمر ، والقتال ، والمتعة .

٢- وكذلك الأحكام الخاصة بالرسول ﷺ ، كإباحة الزوج بأكثر من أربعة -

(١) الموافقات ٤٩ / ٤ .

وهو العدد المسموح به فى الشريعة لسائر المكلفين - وإباحة الزوج من غير صداق لقوله تعالى : ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ (١) .

وغير ذلك من الأحكام التى لا يجوز تطبيقها على شخص آخر ، لخصوصيتها بشخص النبي ، ﷺ (٢) .

٣- ومن ذلك أيضا الأحكام المتعلقة بأوضاع مؤقتة ، كأحكام بعض صور البيوع ، وأحكام الرق ، والتسرى ، والمؤلفة قلوبهم ، وتقسيم الغنائم .

والفرق بين هذه الأحكام وأحكام النوع الأول أن هذه الأحكام نهائية ، منذ نزولها ، أما أحكام النوع الأول ، فهى مؤقتة ؛ لأنها تمثل مرحلة من مراحل تشريع الحكم ، تتناسب مع أحوال الجماعة المسلمة آنذاك .

لكن كلا النوعين يتوقف العمل به إلى أن توجد الأسباب والظروف المشابهة لوقت نزوله ، وتتحقق المصالح المنوطة ، وليس هذا من باب إلغاء النص أو إبطاله بل تأجيل العمل به .

والذى يبدو لى ، أن النصوص التشريعية ، فى الكتاب والسنة - قد تضمنت أحكاما خاصة ، بأوضاع البيئة العربية والمجتمع العربى ، اقتصادا ، واجتماعا ، وحرابا ، وغير ذلك ، أثناء نزول الشريعة ، ثم انتهت هذه الأوضاع - بعد ذلك - بحكم التطور الاجتماعى ، ومن ثم توقف العمل بأحكامها لعدم الحاجة إليها .

لكنى ألفت النظر إلى أن مراعاة الحكم للواقع المعاصر لنزول التشريع لا يعنى قصر

(١) الأحزاب : ٥٠ ، والجدير بالذكر أن العلماء قد أجمعوا - كما ذكر القرطبى فى تفسيره - على

أن هبة المرأة نفسها غير جائز ، وأن هذا اللفظ من الهبة لا يتم عليه نكاح .

(٢) انظر فى تفصيل ذلك القرطبى ص ٥٢٩٣ - ٥٢٩٥ ، ط دار الشعب .

تطبيق الحكم على هذا الواقع وإنما شموله لكل واقع مشابه له . ومن ثم تأجيل العمل بالحكم ، لغير الظروف ، لا يعنى إبطال الحكم أو نسخه لأن النص ثبت بيقين ، وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل بالظنون ، كما يقول ابن حزم ، ثم إن النسخ إنما يكون فى حياة النبي ﷺ ، ولا تصح دعوى النسخ إلا بورود نص .

ثم ما قولنا فى الأحكام المتعلقة بالرق والإماء ، وهى أحكام منصوص عليها فى القرآن . هل عدم العمل بهذه الأحكام ، لانتفاء محلها فى الواقع المعاصر ، يعنى أنها قد نسخت أو بطلت ؟ إن النسخ إبطال حكم شرعه الله ، وإنما يملك الإبطال من يملك التشريع ، أما تأجيل العمل بالحكم ، لانتفاء المصلحة من تطبيقه فى ظروف معينة ، فإنه مقتضى ثبات الشريعة وخلودها .

وهكذا يبدو لنا ، من خلال ما سبق ، أن التشريع الإسلامى ، وإن اتصفت أحكامه بالثبات والخلود ، فإنه لم يتجاهل حقيقة أن الحياة تتغير ، وأن التغير سنة ثابتة من سنن الحياة ، إلا أن التغير لا يشمل كل شىء ؛ إذ ستظل فى حياة الناس جوانب ثابتة ، وأخرى متغيرة ، ومن ثم قامت فلسفته التشريعية على هذا الأساس : إجمال ما يتغير وتفصيل ما لا يتغير . ففى الجوانب المتغيرة من الحياة اكتفى بالإجمال والإيجاز ، على حين جاء بتفصيلات كافية فى الجوانب الثابتة .

وليس ثمة خلاف فى أن العصر الذى نعيش فيه ، قد شهد عدداً من التغيرات الاجتماعية التى لم يعرفها الناس من قبل ، لكن الأمر المهم هنا هو :

هل كل تغير فى الظروف يستلزم تغيير فى الأحكام الشرعية ؟

الواقع أنه ليس كل تغير فى الظروف يستلزم تغييراً فى الأحكام ، لأن هناك تغيرات معتبرة وأخرى ليست معتبرة ، والأحكام تتغير فى الحالة الأولى بخلاف الثانية .